الأمم المتحدة

A/S-27/10

الجمعية العامة

Distr.: General
20 December 2001
Arabic
Original: French

الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض المنجزات في تنفيذ نتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات

تجديد الالتزام والعمل المستقبلي لصالح الطفل في العقد القادم

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

احتضنت حكومة المغرب بالرباط، بهدف المشاركة بشكل إيجابي في المؤتمر العالمي الثاني ضد الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي ينعقد بيوكوهاما (اليابان) في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الملتقى العربي الأفريقي الخاص بهذا الموضوع وذلك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوجه نظركم إلى بيان الملتقى المذكور الذي نظم تحت رئاسة السمو الملكي الأميرة للا مريم، الممثل الشخصي لجلالة الملك في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (انظر المرفق).

وتتضمن هذه الوثيقة النص الكامل لبيان ملتقى الرباط العربي الأفريقي ضد الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي اعتمدته البلدان العربية الأفريقية التي حضرت هذا الملتقى.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص البيان المذكور كوثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل، المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠٠٢.

(توقيع) محمد بنونه
السفير
الممثل الدائم

* A/S-27/1.

100102 090102 01-70799 (A)
0170799

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية والفرنسية]

بيان الملتقى العربي الأفريقي ضد الاستغلال الجنسي للأطفال

الرباط، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

انعقد الملتقى العربي الأفريقي ضد الاستغلال الجنسي للأطفال بالرباط من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تحت الرئاسة الشرفية للسمو الملكي الأميرة لالا مريم من أجل إعداد مشاركة فعالة للدول العربية الأفريقية في المؤتمر العالمي الثاني ضد الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية والذي سينعقد بيوكوهاما (اليابان) من ١٧ إلى ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠١، حدد لقاء الرباط كأهداف رئيسية لأعماله:

- تجديد الالتزام السياسي للدول المعتمد باستكهولم؛
- عرض حصيلة الأعوام الخمسة الأخيرة بعد المؤتمر العالمي لاستكهولم في عام ١٩٩٦؛
- التعرف على أفضل الممارسات في ميادين الوقاية ومحاربة الاستغلال الجنسي للأطفال؛
- وضع استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والأولويات الإقليمية وتعتمد بفعالية محاربة آفة الاستغلال الجنسي للأطفال بما فيها الأغراض التجارية؛
- مساهمة الإقليم في تطبيق توصيات استوكهولم مع إعطاء اهتمام بالغ للخصوصيات والأولويات العربية والأفريقية.

لقد أبرزت حصيلة الأعوام الخمسة التي تلت استوكهولم المشاكل التالية بالنسبة لبلدان الجهة:

- ما زالت مجتمعات العديد من البلدان تتحرج من الخوض في موضوع الاستغلال الجنسي للأطفال؛
- نقص البحث وآليات استقطاب معطيات كيفية وكمية على المستوى المحلي والجهوي؛
- غياب مقاربة متعددة القطاعات والاختصاصات وآليات التنسيق في مجال حماية ومحاربة الاستغلال الجنسي للأطفال؛

- نقص، بل غياب:

– تكوين الموارد البشرية في كل الميادين (العدل، الشرطة، السياحة، النقل) العاملين الاجتماعيين والمهن الطبية وذات الصلة بها والتربوية ووسائل الإعلام؛

– تأطير ومواكبة الآباء.

- نقص في برامج وبنيات إعادة التأهيل وإدماج الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي.

ويعتبر الفقر والأمية وضعف الأنظمة التربوية والتمييز بين الجنسين والعادات الثقافية التي تؤذي الطفل والتحولات الاجتماعية غير المراقبة وكذا أزمة القيم الإنسانية من الأسباب الأساسية لهذه الآفة.

- ما زال عدد كبير من بلدان الإقليم ضحايا صراعات مسلحة وحروب أهلية واحتلال عسكري وحصار وأسر، مما يخلف أوضاع عنف ويشكل أرضية خصبة للاستغلال الجنسي للأطفال؛

- يعد الاستغلال الجنسي للأطفال من أهم العوامل المسببة لانتشار الأمراض المنقولة جنسيا وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وكذا بعض الأمراض الجسدية والنفسية؛

- الآثار السلبية للعولمة واعتماد تكنولوجيات إعلام جديدة تمثل عناصر تفاقم وضعية الاستغلال الجنسي للأطفال.

نحن المشاركون في الملتقى نصرح بما يلي:

- إن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل هي الآلية الرئيسية لحماية حقوق الطفل والنهوض لها؛

- يدخل ملتقى الرباط العربي الأفريقي في إطار الحركة العالمية للطفولة والاستعدادات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل، ويندرج في سيرورة تظاهرات إقليمية أخرى خصصت لموضوع حماية الطفولة كملتقى المجتمع المدني العربي (الرباط ١٥-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ وقمة السيدات الأوليات لأفريقيا التي ركزت على البنت الصغيرة (مراكش، المغرب ٢٠-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١) والمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي للمالية (مراكش ٢١-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١)، المنتدى الأفريقي حول مستقبل الطفولة (القاهرة ٢٨-٣١ أيار/مايو ٢٠٠١)، والمؤتمر العربي رفيع المستوى حول حقوق الطفل (القاهرة ٢-٤ تموز/يوليه

٢٠٠١)، والدورة ٣٦ ما بين البرلمانات (واكادوكو ٩-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) والتي مكنت من حشد قدرات من آفاق مختلفة (حكومية، منظمات غير حكومية، قطاع خاص، منظمات دولية، برلمانيون والأطفال) لصالح حماية حقوق الطفل واحترام كرامته؛

- يدخل هذا اللقاء في إطار تفعيل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الإضافية المتعلقة بالبيع والبغاء وإظهار الأطفال في أدوار الخلاعة والمتعلقة أيضا بإقحام الأطفال في الصراعات المسلحة وكذا البروتوكول ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية الذي يستهدف القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال والمعاهدة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الدول والبروتوكول المتعلق به لوقاية وحذف ومعاقبة المتاجرة بالبشر وخاصة النساء والأطفال؛

آخذين في الاعتبار التقدم الملموس المحقق في الأعوام الأخيرة وعلى الخصوص:

- التزام القيادة السياسية على أعلى مستوى في الأقاليم؛
- المبادرات الوطنية بوضع خطط عمل وطنية بعض البلدان والشروع في التوعية بالموضوع؛
- انضمام حكومات دول المنطقة إلى الالتزام بمقررات استوكهولم وعزمها على مزيد من الالتزام بمسلسل يوكوهاما؛
- الاهتمام المتزايد للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية (ECPAT International، تآلف المنظمات غير الحكومية لتطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) وغيرها من المنظمات غير الحكومية؛
- تعبئة الأطفال والشباب في عملية النهوض بحقوق الطفل والدفاع عنها؛
- تعميم تدريجي لعملية تنسيق التشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل من أجل رفع العقوبة عن الضحايا وحمايتهم وفي نفس الوقت تجريم الاستغلال الجنسي وتشديد العقوبة على ممارسيه؛
- اعتراف كل المشاركين بوجود هذه الآفة كواقع يقتضي تعبئة الجميع.

إننا نوصي حكوماتنا بما يلي:

- تصديق وتنفيذ البروتوكولين الإضافيين للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لا سيما البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال وإظهار الأطفال في أدوار الخلاعة

وكذا المعاهدة ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال والتوصية ١٩٠ المتعلقة بحذفها؛

- ملاءمة نصوص القوانين الوطنية وفق مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والسهر على تطبيقها وتتبعها؛
- اعتماد مقتضيات قانونية تستهدف حماية الأطفال ضد كل أشكال الاستغلال الجنسي، خصوصا السياحة الجنسية والخلاعة؛
- إعداد برامج ومشاريع وطنية للحماية وتعزيز قدرات التدخل (تكوين في إطار مقاربة متعددة الاختصاصات) وكشف ومعالجة كل شكل من أشكال الإهمال والتعسفات الجنسية والجسدية ضد الأطفال؛
- تشجيع ودعم إحداث مرصد وطني في الدول التي لا يوجد لديها ومراصد جهوية تعنى بمجال محاربة الاستغلال الجنسي للأطفال؛
- مواصلة الأعمال التي تم إنجازها وهي:
  - تحليل الوضع ودراسات استقصاءات وأبحاث حول مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال؛
  - توعية أصحاب القرار الوطنيين على كل المستويات بإشكالية الاستغلال الجنسي للأطفال؛
  - تشجيع عملية توعية الأطفال والشباب بحقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخصوصا الطفلة الصغيرة وكذا الاهتمام بإشكالية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بغية تغيير المواقف والسلوكيات وقاية من هذه الآفة؛
- تطوير استراتيجيات وآليات لتشجيع مشاركة الأطفال والشباب في توفير أفضل أشكال الوقاية والدفاع عن النفس خاصة في مجال تعليم الحياة الأسرية؛
- إشراك وكالات الأسفار ووزارات السياحة لمختلف البلدان في برامج محاربة الاستغلال الجنسي للأطفال؛
- السهر على مراقبة معززة على مستوى مصالح الأمن لا سيما على مستوى الحدود؛
- النهوض بالتربية الهادفة للسلام ومحاربة الفقر وقاية من الصراعات المسلحة حتى لا ينتشر الاستغلال الجنسي وممارسته؛

- النهوض باستراتيجية ''المدرِّسة الصديقة للأطفال وصديقة البنات''؛
- إحداث آليات جمع وتسجيل ومعالجة ونشر المعطيات الكيفية والكمية وذلك على مستوى المؤسسات المخولة لذلك: القضائية وذات الصلة، الصحة، التربية والشؤون الاجتماعية؛
- تقوية التنسيق ما بين الوزارات في إطار جواب يتلاءم والطابع الأفقي لإشكالية الاستغلال الجنسي للأطفال؛
- تعزيز الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية والدولية والبرلمانات والقطاع الخاص؛
- تخصيص موارد بشرية ومالية للبرامج الوطنية ومحاربة الاستغلال الجنسي للأطفال.

نوصي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والقطاعات الخاصة لبلدان المنطقة بما يلي:

- تشجيع ودعم إنشاء شبكات وطنية وإقليمية لمحاربة الاستغلال الجنسي للأطفال؛
- النهوض بإشراك الأطفال بغية التعرف على الظاهرة والاستجابة لها بما يليق؛
- مساندة تنظيم دراسات واستقصاءات وبحوث حول الاستغلال الجنسي للأطفال والسهر على نشرها على المستوى الوطني والإقليمي؛
- تنظيم حملات إعلامية وتربوية وتواصلية حول الموضوع لدى المنتخبين المحليين وقادة الرأي والأئمة والمفكرين والأسر والجماعات؛
- إدماج عنصر الاستغلال الجنسي للأطفال في كل الوثائق المحللة لوضع الأطفال والنساء وفي كل بحث موضوعي؛
- إحداث واعتماد مقتضيات قانونية تلزم المواطنين بتبليغ الهيئات القضائية والشرطية بأي اعتداء جنسي على الأطفال.